

Distr.: General  
10 May 2012  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢

نيويورك، ٢-٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت\*

الجزء الرفيع المستوى

### الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم في منتصف عام ٢٠١٢\*\*

موجز

على الرغم من ظهور علامات تحسن هنا وهناك، لا تزال الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم تشكل تحديات. فبعد تراجع ملحوظ في عام ٢٠١١، من المحتمل أن يظل النمو الاقتصادي العالمي فاترا في عام ٢٠١٢، مع توسع معظم المناطق بوتيرة دون ما لديها من إمكانيات. وفي مواجهة نمو متواضع، تتواصل أزمة العمالة، مع استمرار ارتفاع مستوى البطالة في العالم عما كان عليه قبل الأزمة وارتفاع معدل البطالة بسرعة في منطقة اليورو. وتميل المخاطر بالنسبة للتوقعات العالمية إلى جانب التراجع. ولا تزال أزمة الديون في منطقة اليورو تشكل أكبر خطر يهدد الاقتصاد العالمي. ومن المحتمل أن يقترن تفاقم الأزمة باضطراب شديد في الأسواق المالية، وتزايد شديد للإحجام عن المجازفة على الصعيد العالمي، مما يؤدي إلى انكماش النشاط الاقتصادي في البلدان المتقدمة النمو، قد يمتد إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وقد يؤدي حدوث ارتفاع شديد آخر في أسعار الطاقة العالمية إلى اختناق النمو في العالم أيضا. وينبغي تنفيذ سياسات وطنية ودولية منسقة

\* E/2012/100

\*\* تتضمن هذه الوثيقة تحديثا لمنشور الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام ٢٠١٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.12.II.C.2)، الصادر في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.



الرجاء إعادة استعمال الورق

050612 040612 12-33657 (A)



على جبهات متعددة لكي يخرج الاقتصاد العالمي من الحلقة الفارغة المتمثلة في الحد من الاستدانة وارتفاع معدلات البطالة والتقشف المالي وهشاشة القطاع المالي في الاقتصادات المتقدمة. ويتطلب الخروج من هذه الحلقة تحول السياسات عن التقشف المالي نحو مزيد من المواقف المالية المعاكسة للدورات الاقتصادية الموجهة نحو إيجاد فرص العمل، التي يتم تنسيقها بشكل أفضل في جميع الاقتصادات الرئيسية ومواءمتها مع استمرار السياسات النقدية التوسعية في البلدان المتقدمة النمو، والإسراع بإصلاحات القطاع المالي وتعزيز المساعدة الإنمائية المقدمة إلى البلدان المنخفضة الدخل

## اتجاهات الاقتصاد الكلي على الصعيد العالمي

### تباطؤ متوقع للنمو العالمي ومخاطر كبيرة تلوح في الأفق

١ - رغم علامات التحسن التي بدت هنا وهناك خلال الأشهر الأخيرة، لا تزال الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم تشكل تحديات. فبعد تراجع ملحوظ خلال عام ٢٠١١، من المحتمل أن يظل النمو الاقتصادي العالمي فاترا في عام ٢٠١٢، مع توسع معظم المناطق بوتيرة دون ما لديها من إمكانيات. وفي التوقعات الأساسية، يتوقع نمو الناتج الإجمالي العالمي بنسبة ٢,٥ في المائة عام ٢٠١٢ وبنسبة ٣,١ في المائة عام ٢٠١٣، بعد نمو بلغ ٢,٧ في المائة عام ٢٠١١ (انظر الجدول ١)؛ ويشكل ذلك تنقيحا نزوليا طفيفا مقارنة بالتوقعات المقدمة في منشور "الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام ٢٠١٢" في كانون الثاني/يناير. ولا تزال مخاطر استمرار تدهور الظروف الاقتصادية العالمية تزداد باطراد.

٢ - ولا يزال معظم البلدان المتقدمة النمو يغالب المصاعب الاقتصادية الناجمة عن الأزمة المالية. ولا يزال هناك أربعة مواطن ضعف رئيسية يشجع بعضها بعضا وتعوق الانتعاش الاقتصادي القوي. أولا، إن استمرار المصارف والشركات والأسر المعيشية في الحد من الاستدانة يحول دون التدفقات الائتمانية العادية وطلب المستهلكين و الطلب على الاستثمارات. ثانيا، لا تزال معدلات البطالة مرتفعة، وتشكل هذه الحالة سبب انعدام الانتعاش الاقتصادي ونتيجة له في آن واحد. ثالثا، إن تدابير التقشف المالي لمعالجة ارتفاع الدين العام تحول أيضا دون النمو الاقتصادي، مما يزيد بدوره صعوبة العودة إلى القدرة على تحمل الدين. رابعا، إن تعرض المصارف لخطر الديون السيادية وضعف الاقتصاد يؤديان إلى استمرار هشاشة القطاع المالي، الذي يشجع بدوره استمرار الحد من الاستدانة.

٣ - وتجذب البلدان المتقدمة النمو، لا سيما في أوروبا، صعوبة في الخروج من هذه الحلقة المفرغة. وحتى وإن كان من الممكن تجنب تعمق أزمة الديون وتوسعها في منطقة اليورو، كما يُفترض في السيناريو الأساسي، فمن المتوقع أن يشهد النشاط الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي ركودا في عام ٢٠١٢. وليست التوقعات قائمة بهذه الدرجة في الولايات المتحدة واليابان، وإن كان استمرار الحد من الاستدانة وعدم التيقن في مجال السياسات لا يزالان يعرقلان نمو الناتج في كلا البلدين.

٤ - ولذا فإن معدل نمو التجارة العالمية سيتباطأ أيضا ليلبلغ ٤,١ في المائة عام ٢٠١٢، بعد أن بلغ ١٣,١ في المائة عام ٢٠١٠ و ٦,٦ في المائة عام ٢٠١١. ومن المتوقع أن تشهد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، التي تواجه طلب خارجي آخذ في التراجع وحالات عدم تيقن متزايدة على الصعيد العالمي، معدلا متواضعا ملحوظا في نمو

الناتج بنسبة ٥,٣ في المائة و ٤,٠ في المائة، على التوالي، خلال عام ٢٠١٢. ومن المتوقع أن يرتفع معدل النمو الاقتصادي في تلك البلدان ارتفاعاً طفيفاً بعد ذلك، على افتراض أن ينتعش الطلب على المستوى العالمي في عام ٢٠١٣ وألا تتبلور مخاطر التراجع.

الجدول ١

نمو الناتج العالمي في الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٢، (النسبة المئوية للتغير السنوي)

تغير التوقعات عن توقعات  
كانون الثاني/يناير ٢٠١٢

٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٦-٢٠٠٩
٠,١-	٠,١-	٣,١	٢,٥	٢,٧	٤,١	١,٨
٠,٠	-٠,١	١,٨	١,٢	١,٤	٢,٧	٠,٣
٠,٣	٠,٦	٢,٣	٢,١	١,٧	٣,٠	٠,٢
٠,١	٠,٣-	٢,١	١,٧	٠,٧-	٤,٤	٠,٧-
٠,٤-	٠,٧-	١,٢	٠,٠	١,٦	٢,٠	٠,٦
٠,٥-	٠,٧-	١,١	٠,١-	١,٤	٢,٠	٠,٤
٠,٢-	١,٠-	٢,٨	١,٧	٣,٠	٢,٣	٣,١
٠,٣-	٠,٧-	٠,٩	٠,٣-	١,٥	١,٩	٠,٥
٠,٣-	٠,٠	١,٣	١,١	١,٨	١,٧	١,٤
٠,٢	٠,٢	٢,٦	٢,٣	٢,٣	٢,٨	١,٥
٠,١	٠,١	٤,٢	٤,٠	٤,٥	٤,١	٣,٧
١,٤-	١,٧-	١,٨	٠,٦	١,٠	٠,٥	٢,٨
٠,٢	٠,٣	٤,٤	٤,٣	٤,٨	٤,٥	٣,٨
٠,٤	٠,٥	٤,٤	٤,٤	٤,٣	٤,٠	٣,٣
٠,١-	٠,٢-	٥,٨	٥,٣	٥,٩	٧,٥	٥,٨
٠,٣-	٠,٨-	٤,٨	٤,٢	٢,١	٤,٦	٤,٧
١,١-	٠,٣-	٤,٤	٤,٤	٢,٣-	٤,٠	٤,٥
صفر	١,١-	٥,٠	٤,١	٤,٢	٤,٩	٤,٨
٠,٢-	٠,٥-	٦,٨	٦,٣	٧,٣	٧,٨	٤,٣
صفر	٠,٩-	٣,٥	٢,٨	٣,١	٢,٩	٣,٢
صفر	١,٦-	٥,٤	٤,٢	٣,٨	٥,٤	٦,٢

تغير التوقعات عن توقعات  
كانون الثاني/يناير ٢٠١٢

٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١٣ (ب)	٢٠١٢ (ب)	٢٠١١ (ب)	٢٠١٠	٢٠٠٩ -٢٠٠٦	
٠,١-	٠,٥-	٦,٨	٦,٣	٦,٩	٨,٨	٧,٦	شرق وجنوب آسيا
صفر	٠,٣-	٦,٩	٦,٥	٧,١	٩,٢	٧,٧	شرق آسيا
صفر	٠,٤-	٨,٥	٨,٣	٩,٢	١٠,٤	١١,٤	الصين
٠,٨-	١,١-	٦,١	٥,٦	٦,١	٧,١	٧,٢	جنوب آسيا
٠,٧-	١,٠-	٧,٢	٦,٧	٧,١	٨,٩	٨,٤	الهند
٠,١	٠,٢	٤,٤	٤,٠	٦,٩	٦,٢	٣,٥	غرب آسيا
صفر	٠,٤	٤,٢	٣,٧	٤,٣	٦,٠	٣,٢	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
٠,١-	٠,٣	٤,٤	٣,٨	٤,٥	٦,٤	٤,٢	أمريكا الجنوبية
٠,٧	٠,٦	٤,٥	٣,٣	٢,٧	٧,٥	٣,٦	البرازيل
٠,٣	٠,٨	٣,٩	٣,٤	٤,١	٥,٦	١,١	المكسيك وأمريكا الوسطى
٠,٣	٠,٩	٣,٩	٣,٤	٤,٠	٥,٨	٠,٨	المكسيك
٠,٢-	٠,٢-	٤,٠	٣,٣	٢,٥	٣,٤	٥,٢	منطقة البحر الكاريبي
صفر	١,٩-	٥,٧	٤,١	٤,٠	٥,٨	٧,٤	أقل البلدان نموا
							بنود المذكرة:
٠,٢-	٠,٣-	٥,٥	٤,١	٦,٦	١٣,١	٢,٢	التجارة العالمية <sup>(د)</sup>
							نمو الناتج العالمي مع معاملات الترجيح المستندة إلى تكافؤ القوة الشرائية
٠,١-	٠,٢-	٤,٠	٣,٤	٣,٧	٥,٠	٣,٠	

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

(أ) متوسط النسبة المئوية للتغير.

(ب) تقديرات جزئية.

(ج) تنبؤات تستند جزئيا إلى مشروع لينك.

(د) تشمل السلع والخدمات.

### أزمة العمالة تستمر

٥ - لا يزال انتعاش العمالة على الصعيد العالمي يمثل أحد التحديات الأكثر إلحاحا. فعلى الرغم من حدوث تحسن معتدل في بعض البلدان بعد استئناف النمو الاقتصادي الإيجابي بحلول عام ٢٠١٠، فقد شكل تراجع النمو على مستوى العالم خلال عام ٢٠١١ عقبات

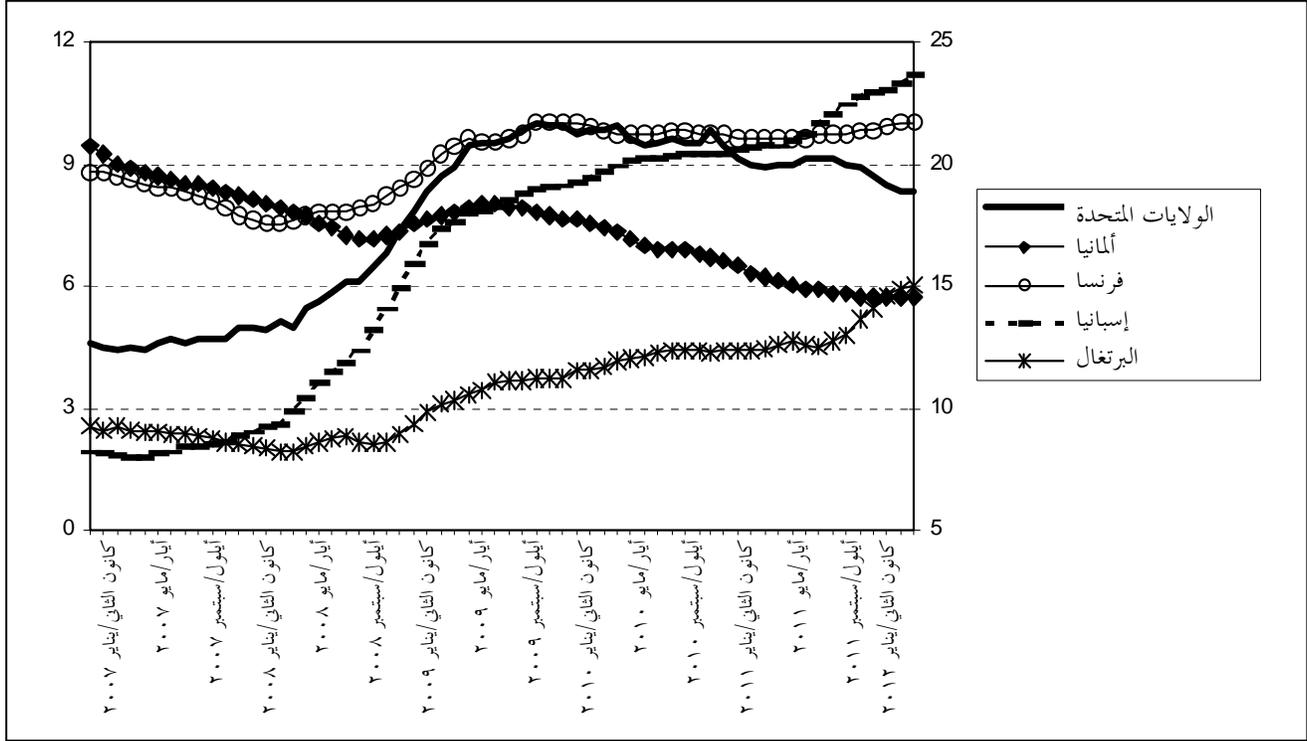
جديدة أمام إيجاد فرص العمل. ولا تزال نسب العمالة إلى عدد السكان دون المستويات التي شهدتها عام ٢٠٠٧ في جميع الاقتصادات الرئيسية، فيما عدا ألمانيا والبرازيل والصين. وبحلول نهاية عام ٢٠١١، يقدر عدد الوظائف التي يتعين إنشاؤها لكي تعود نسب العمالة إلى مستويات ما قبل الأزمة بحوالي ٤٨ مليون وظيفة إضافية. وفي جميع البلدان المتقدمة النمو تقريبا، كانت معدلات العمالة في نهاية عام ٢٠١١ دون ما كانت عليه في عام ٢٠٠٧، ويزيد العجز في فرص العمل لدى هذه البلدان عن ١٢ مليون وظيفة. ويتجلى ذلك أيضا في العديد من البلدان في معدلات البطالة العالية والتي لا تزال ترتفع (انظر الشكل الأول). وفي الولايات المتحدة، رغم التحسينات التي حدثت مؤخرا، لا تزال معدلات البطالة مرتفعة بنسبة تزيد عن ٨ في المائة، وتفوق مستويات ما قبل الأزمة بكثير. وواجه جميع البلدان الأوروبية تقريبا معدلات بطالة في نهاية عام ٢٠١١ أكبر من معدلات عام ٢٠٠٧، باستثناء ألمانيا والنمسا. وارتفع معدل البطالة في منطقة اليورو ككل إلى مستوى تاريخي بلغ ١٠,٩ في المائة في آذار/مارس ٢٠١٢، أي زيادة بمقدار نقطة مئوية واحدة عما كان عليه قبل عام. ووصل إلى مستويات مرتفعة بشكل يثير القلق في بلدان منطقة اليورو المثقلة بالديون: ففي إسبانيا، قفز إلى نسبة ٢٤,١ في المائة في آذار/مارس ٢٠١٢ (زيادة عن المعدل المتوسط البالغ ٨,٦ في المائة في عام ٢٠٠٧)، وفي اليونان إلى ٢١,٧ في المائة (من نسبة ٨ في المائة)، وفي البرتغال إلى ١٣,٥ في المائة (من نسبة ٨,٥ في المائة)، وفي أيرلندا إلى ١٤,٥ في المائة (من نسبة ٥ في المائة). وعلاوة على ذلك، فلا تزال معدلات البطالة الطويلة الأمد ترتفع في العديد من البلدان المتقدمة النمو، وبلغت نسبة ٤٠ في المائة من العاطلين عن العمل في نصف هذه البلدان. وبوجه أخص، ارتفعت حصة العاطلين عن العمل منذ فترة طويلة ارتفاعا كبيرا في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والبلدان المثقلة بالديون في منطقة اليورو<sup>(١)</sup>. كما ارتفعت معدلات بطالة الشباب بشكل ملحوظ؛ وبشكل مذهل في إسبانيا، حيث أكثر من نصف البالغين الباحثين عن عمل لا يحصلون عليه.

(١) انظر منظمة العمل الدولية، ٢٠١٢، *World of Work Report 2012*, pp 2-4.

## الشكل الأول

معدلات البطالة في بلدان مختارة متقدمة النمو: كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ - شباط/فبراير ٢٠١٢

(النسبة المئوية للقوة العاملة، معدلة موسمياً)



المصدر: المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٦ - وعلى العكس من ذلك، انتعشت معدلات العمالة في المتوسط في البلدان النامية انتعاشاً أقوى منه في المناطق الأخرى. بيد أن توقعات حدوث تحسن مطرد غير مؤكدة، مع تباطؤ النمو في الاقتصادات النامية الرئيسية. وفي نهاية عام ٢٠١١، واجه العديد من البلدان في جنوب آسيا (بما في ذلك البلدان الكبيرة مثل الهند)، وغرب آسيا (وبصفة خاصة البلدان المتأثرة بعدم الاستقرار السياسي)، وأفريقيا (بما في ذلك جنوب أفريقيا) وأمريكا اللاتينية (بما في ذلك المكسيك وفنزويلا) حالات نقص كبير في فرص العمل مقارنة بعام ٢٠٠٧. وتباطأت أنشطة إيجاد فرص العمل في كل من شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، مع ارتفاع معدلات البطالة في البرازيل خلال الربع الأول من عام ٢٠١٢، وإن كان معدل البطالة فيها لا يزال أدنى مما كان عليه قبل عام. ويسود في معظم البلدان ارتفاع مستمر في معدلات العمالة الناقصة والعمالة الضعيفة والأجور المنخفضة وعدم توافر شبكات الأمان الاجتماعي، رغم أن معدلات العمالة الناقصة غير الطوعية لبعض الوقت قد انخفضت بشكل هامشي على ما يبدو في أمريكا اللاتينية وشرق آسيا.

## تراجع متوقع في أسعار السلع الأساسية غير النفطية، لكن أسعار النفط تظل مرتفعة

٧ - لقد انخفضت أسعار السوق العالمية للسلع الأولية انخفاضاً ملحوظاً في النصف الثاني من عام ٢٠١١ ولكنها أخذت ترتفع من جديد في أوائل عام ٢٠١٢، لا سيما أسعار النفط. وبعد ارتفاع نسبته ٤٠ في المائة لبلوغ متوسط مرتفع لم يسبق له مثيل للسعر السنوي البالغ ١١١ دولاراً للبرميل عام ٢٠١١، تواصل ارتفاع سعر نفط برنت الخام وتراوح في حدود ١٢٠ دولاراً للبرميل في نيسان/أبريل ٢٠١٢ (انظر الشكل الثاني). وتعود هذه الزيادة المفاجئة إلى الحظر الذي فرضه كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على واردات النفط من الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية<sup>(٢)</sup>، وإلى التكهّنات بشأن تصاعد التوترات الجغرافية السياسية في المنطقة. وبناءً على التوقعات الأساسية، ومع افتراض عدم حدوث أي تصاعد لهذه العوامل، سيبلغ متوسط سعر نفط برنت الخام ١١٠ دولاراً للبرميل في عام ٢٠١٢ و ١٠٠ دولاراً للبرميل عام ٢٠١٣. ومن المتوقع أن تنخفض أسعار الفلزات انخفاضاً معتدلاً في عام ٢٠١٢ إذ يتباطأ الناتج الصناعي في الصين وتواجه منطقة اليورو كساداً اقتصادياً. أما أسعار الأغذية، فقد انخفضت عن المستويات المرتفعة التي شهدتها عام ٢٠١١، ولكنها ظلت مرتفعة. ويتوقع مزيد من الانخفاض في النصف الثاني من عام ٢٠١٢ وفي عام ٢٠١٣.

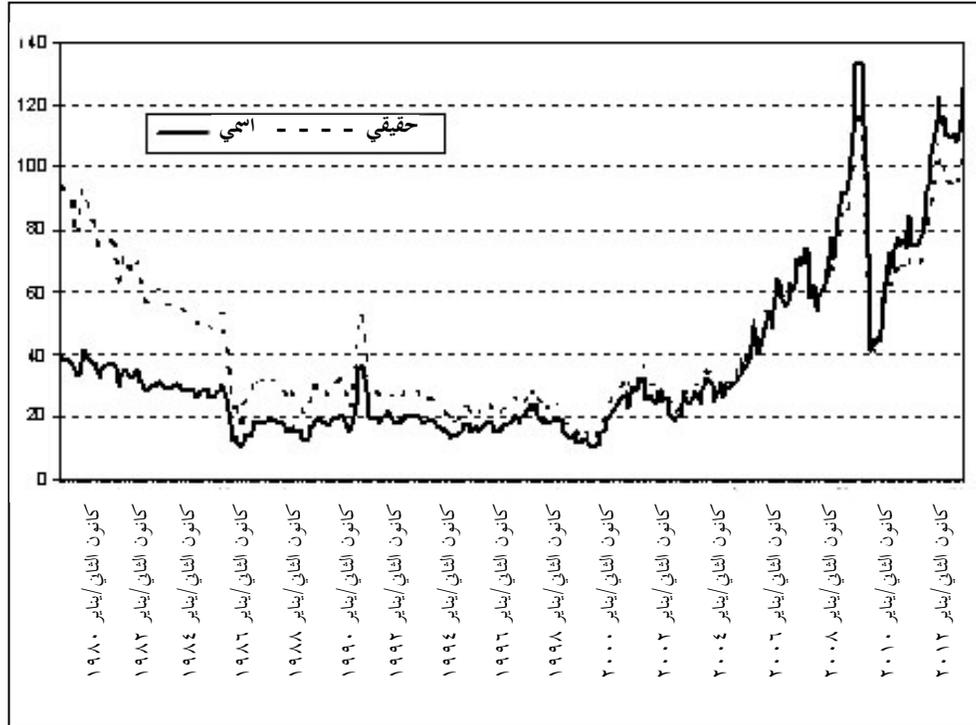
٨ - ومن المتوقع أن تساهم هذه الاتجاهات في زيادة اعتدال التضخم على الصعيد العالمي. وسيظل تقلب أسعار السلع الأساسية مصدر قلق للبلدان المصدرة والمستوردة الصافية للسلع الأساسية على حد سواء. ويمكن أن تؤدي العوامل الجغرافية السياسية إلى ارتفاع أكبر في أسعار النفط، مما يشكل خطراً تراجع إضافي بالنسبة للتوقعات الاقتصادية على مستوى العالم. (انظر أدناه).

(٢) انظر قرار مجلس الاتحاد الأوروبي 2011/522/CFSP المؤرخ ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ و 2012/35/CFSP المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ للحظر الذي فرضه الاتحاد الأوروبي على واردات النفط من الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية، والأمرين التنفيذيين ١٣٥٨٢ المؤرخ ١٨ آب/أغسطس ٢٠١١ و ١٢٩٥٩ المؤرخ ٦ أيار/مايو ١٩٩٥ للحظر الذي فرضته الولايات المتحدة.

## الشكل الثاني

سعر نفط برنت: كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ - آذار/مارس ٢٠١٢

(بدولارات الولايات المتحدة للبرميل؛ السعر الحقيقي = السعر الاسمي بعد خفضه بحساب الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك في الولايات المتحدة)



المصدر: الإحصاءات المالية الدولية، صندوق النقد الدولي.

### تدفقات رؤوس الأموال الدولية: الهدوء الذي يسبق العاصفة؟

٩ - في أعقاب الاضطرابات الكثيرة التي شهدتها أسواق رأس المال العالمية خلال عام ٢٠١١، استعادت هذه الأسواق قدراً من الاستقرار في أوائل عام ٢٠١٢ مع انحسار المخاوف (حالياً على الأقل) المتعلقة بتصاعد الأزمة في منطقة اليورو واحتمال أن يواجه الاقتصاد الصيني مرحلة تراجع حاد. وبدأ أن آفاق النمو في الولايات المتحدة قد تحسنت. وخلال الربع الأول من عام ٢٠١٢، شهدت أغلب الاقتصادات الناشئة تقلبات أقل في تدفقات رأس المال الخاص، وحالات تأرجح معتدلة في أسعار الصرف، ومكاسب متواضعة في أسواق الأسهم. ومن المتوقع أن يكون صافي التدفقات الإجمالية لرأس المال الخاص إيجابياً في اتجاه البلدان الصاعدة في عام ٢٠١٢ عموماً، رغم انخفاضه عن مستويات عام ٢٠١١ إلى حد ما.

١٠ - وتختلف الظروف الحالية اختلافاً حاداً عن تلك التي كانت سائدة في النصف الثاني من عام ٢٠١١، عندما تسببت العدوى الناجمة عن موجة الاضطرابات في منطقة اليورو في هبوط مفاجئ لتدفقات رأس المال في اتجاه الاقتصادات الناشئة والاقتصادات النامية الأخرى. وعملت المصارف، ولا سيما في أوروبا، على الحد من تعرضها لتلك الأسواق سعياً لتعزيز بيانات ميزانيتها. ونتيجةً لذلك، ارتفعت تكاليف الاقتراض وهبطت أسعار الأصول وتراجعت قيمة العملات في الكثير من الاقتصادات الناشئة والاقتصادات النامية الأخرى.

١١ - لكن الهدوء الراهن قد يكون خادعاً ولربما يكون من السهل أن تبرز اضطرابات جديدة. ويرجح أن تظل تدفقات رأس المال في اتجاه تلك الاقتصادات متقلبة، مما يعقد وضع سياسات الاقتصاد الكلي. وستظل عوامل الشد والجذب تقف وراء استمرار التقلبات. فمن ناحية، ستؤدي الاختلافات الكبيرة في النمو الاقتصادي ومعدلات الفائدة بين الاقتصادات الناشئة والاقتصادات المتقدمة إلى دفع مزيد من رؤوس الأموال في اتجاه الاقتصادات الناشئة. ومن ناحية أخرى، قد ينجح عن استمرار المصارف الأوروبية في تقليص الاستدانة خطر حدوث تسويات عشوائية في بيانات الميزانيات، مما يمكن أن يقود إلى سحبات ضخمة لرؤوس الأموال من الاقتصادات الناشئة.

١٢ - وبالتالي، سيتعين على حكومات البلدان الصاعدة وأسواق الاقتصادات النامية الأخرى مواصلة تعزيز التدابير التنظيمية وهوامش الأمان لحماية نفسها من التقلبات المتواصلة في تدفقات رأس المال. وقد ساعدت المراكز القوية، حيث الاحتياطات والتدابير التنظيمية المتعلقة بالحسابات الرأسمالية البلدان على الخروج سالمة نسبياً من حالة الاضطراب المالي التي شهدها النصف الثاني من عام ٢٠١١، إذ نجحت المصارف من العاصفة، في حين بدأ أن التراجع الحاد في تدفقات رأس المال لم يؤثر كثيراً على النشاط الاقتصادي.

### تراجع التقلبات في أسواق العملات حالياً

١٣ - تراجعت التقلبات أيضاً في أسواق العملات الدولية في أوائل عام ٢٠١٢، عقب التقلبات الكبيرة في أسعار الصرف التي سجلت أثناء عام ٢٠١١. وخلال الربع الأول من عام ٢٠١٢، جرى تداول معظم العملات الرئيسية ضمن نطاقات ضيقة إلى حد ما، مع مراوحة سعر صرف اليورو مقابل الدولار لما يقرب من ١,٣٢. ويُتوقع أن تنجم عن التغيرات في تصور المخاطر، تبعاً للاتجاهات السائدة في الموازين المالية ونمو النواتج، تقلبات في قيمة اليورو مقابل الدولار على الأمد القريب. أما الين الياباني الذي بلغ مستويات تاريخية مقابل جميع العملات الرئيسية في عام ٢٠١١، فلقد انخفضت قيمته بشكل ملحوظ في أوائل عام ٢٠١٢ بعدما حدّد مصرف اليابان المركزي النطاق المستهدف للتضخم بنسبة ١ في

المائة، وتوسّع في برنامجه لشراء الأصول. وفي تلك الأثناء، توقف تماماً الارتفاع التدريجي لقيمة الرميني مقابل الدولار، مؤقتاً على الأقل، وبقي سعر الصرف منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ قريباً من ٦,٣٠ رميني مقابل دولار الولايات المتحدة. وتراجعت قيمة الريال البرازيلي بشكل ملحوظ مقابل العملات الرئيسية في الأشهر الأخيرة بعد أن نفذت الحكومة تدابير لمنع استمرار ارتفاع قيمته.

## التوقعات الإقليمية

### الاقتصادات المتقدمة

١٤ - سجل اقتصاد الولايات المتحدة في بداية عام ٢٠١٢ تطوراً إيجابياً. إذ تجاوز عدد فرص العمل الجديدة التوقعات القائمة، وسجّلت مؤشرات أسواق الأسهم مكاسب هامة، وازدادت الشروط الائتمانية مرونةً بشكل ملحوظ. وفي الوقت نفسه، تعزّزت ثقة المستهلكين وتزايد الإنفاق بصورة ملموسة. ومن المتوقع أن ينمو النشاط الاقتصادي بنسبة ٢,١ في المائة في عام ٢٠١٢ وبنسبة ٢,٣ في المائة في عام ٢٠١٣، مما يمثل تحسناً طفيفاً بالمقارنة مع التوقعات السابقة وزيادةً بالمقارنة مع النسبة البالغة ١,٧ في المائة المسجلة في عام ٢٠١١. لكن الاقتصاد ما زال يواجه جملة من الصعوبات. ورغم تراجع المشاركة في القوة العاملة، ما زال معدل البطالة أعلى بكثير مما كان عليه قبل الأزمة. وفي نيسان/أبريل، سجل مجدداً تراجع في إيجاد فرص العمل إلى ما دون المستوى المطلوب لاستيعاب الزيادة الطبيعية في القوة العاملة. وما زال عدد العمال العاطلين عن العمل لأكثر من ستة أشهر في تزايد مستمر. وتحول الظروف الواهنة للعمال، إلى جانب استمرار الضعف في سوق الإسكان وخطر الحجز على المنازل، دون تشجيع المستهلكين على الإنفاق. ومع الإلغاء التدريجي لتدابير الحفز المالي المعتمدة خلال الأزمة، تراجع الإنفاق الحكومي فتباطأ نمو النواتج. وتولد الانتخابات الرئاسية المقبلة جواً من عدم التيقن إزاء توقعات السياسة المالية، مما يلقي بظلاله على التوقعات الاقتصادية عموماً.

١٥ - وفي اليابان، يُتوقع أن يستعيد الاقتصاد نموه بوتيرة معتدلة في الفترة المشمولة بالتوقعات. وقد انكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٠,٧ في المائة في عام ٢٠١١. ومن المتوقع أن ينمو النشاط الاقتصادي بنسبة ١,٧ في المائة في عام ٢٠١٢ وبنسبة ٢,١ في المائة في عام ٢٠١٣. وأعيق التعافي من الزلزال ومن أمواج تسونامي التي ضربت البلد في آذار/مارس ٢٠١١ نتيجة الاحتلالات في سلسلة التوريد خلال الربع الأخير من جراء الفيضانات في تايلند التي تُعد مورداً رئيسياً للنواتج المصنّعة. وتراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٠,٧ في المائة بين فصل وآخر في الربع الأخير من عام ٢٠١١، مما مثل تراجعاً كبيراً

بعد أن بلغت نسبة النمو ٧,١ في المائة في الربع الثالث. وفي عام ٢٠١٢، يُتوقع أن يظل نمو الاستهلاك الخاص معتدلاً نتيجةً لبطء النمو في الدخل المتأتي من الأجور. ويُتوقع أن تحفز أعمال إعادة التعمير نمو الاستثمار. لكن تقابل هذه الاندفاعة جزئياً تخفيضات في النفقات الحكومية الأخرى وزيادة في الضرائب. ويُتوخى من هذه التدايير تبديد المخاوف المتعلقة بالعجز الكبير في الميزانية وبالدين العام الضخم في اليابان. وكما كانت الحال في عام ٢٠١١، سينجم عن التراجع في صافي الصادرات تباطؤ في نمو الناتج المحلي الإجمالي. وعلى وجه الخصوص، ستتواصل الزيادة في الواردات من الوقود نظراً لضرورة الاستعاضة عن الطاقة في ظل الإنهاء التدريجي لتوليد الطاقة النووية.

١٦ - وتوقف الانتعاش في أوروبا الغربية في الربع الأخير من عام ٢٠١١ مع انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بشكل حاد في معظم البلدان. وفي عام ٢٠١٢، يُتوقع حدوث انكماش في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٠,٣ في المائة بعد تسجيل نمو بنسبة ١,٥ في المائة في عام ٢٠١١. ويُتوقع حدوث انتعاش متواضع بنسبة ٠,٩ في المائة في عام ٢٠١٣. ويُعزى هذا التدهور أساساً إلى الأثر الناجم عن أزمة الديون في منطقة اليورو، اقترانا بتباطؤ الطلب العالمي وارتفاع أسعار الطاقة. ونتج عن أزمة الديون اعتماد برامج تقشف مالي تتسم بصرامة متزايدة في البلدان المتأثرة بالأزمة، وانهيار ثقة المستهلكين وقطاع الأعمال التجارية في جميع أنحاء المنطقة. وفي أوائل عام ٢٠١٢، أدت الإجراءات السياساتية الكبرى العديدة التي اتخذها البنك المركزي الأوروبي، إضافةً إلى الاتفاق المبرم بين رؤساء دول الاتحاد الأوروبي لإقامة بنية مالية جديدة ونجاح عملية تخفيض القيمة الدفترية لسندات الدين اليوناني، إلى تهدئة الأسواق المالية نوعاً ما. لكن التوقعات تبقى متشائمة وقد جرى تنقيح إسقاطات النمو مخفضها عن تلك الواردة في نشوء الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام ٢٠١٢. وفي ظل مواصلة تقليص الاستدانة وضعف وهشاشة النظام المصرفي وتباطؤ الطلب الخارجي وارتفاع معدلات البطالة والتشدد المالي وارتفاع أسعار النفط، تبدو آفاق النمو قاتمة. وتُخفي الصورة الكلية اختلافات هامة عبر أنحاء المنطقة. إذ يُتوقع أن ينمو اقتصاد ألمانيا مثلاً بنسبة ١,٠ في المائة في عام ٢٠١٢، في حين ستبقى البلدان المتأثرة بالأزمة غارقة في الكساد الاقتصادي. وقد أدّى الأداء الضعيف للنمو إلى زيادة كبيرة في معدلات البطالة، وفقاً لما تمت الإشارة إليه. وبالنسبة لمنطقة اليورو، يُتوقع أن يرتفع متوسط معدل البطالة من ١٠,٢ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ١١,١ في المائة في عام ٢٠١٢، وأن يظل على ارتفاعه عند نسبة ١١,٠ في المائة في عام ٢٠١٣. ومرة أخرى، تبدل في هذا السياق اختلافات إقليمية كبيرة: حيث تسجل معدلات بطالة عالية وآخذة في الارتفاع في البلدان المتأثرة بالأزمة في حين تسجل معدلات أكثر استقراراً (بل آخذة في التراجع في بعض منها) وأدنى بكثير في بلدان أخرى.

١٧ - ويُتوقع في عام ٢٠١٢ أن يتباطأ الانتعاش بشكل ملحوظ في اقتصادات الدول الجديدة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ضمن منطقة أوروبا الوسطى والشرقية، متأثراً بضعف أسواق التصدير الرئيسية لتلك الدول والآثار الانكماشية لسياسات التقشف المالي. ومن المتوقع أن يتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي، في المتوسط، من ٣ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ١,٧ في المائة فقط في عام ٢٠١٢، قبل أن يبلغ نسبة ٢,٨ في المائة في عام ٢٠١٣. وقد تترلق بعض البلدان، مثل هنغاريا، إلى الكساد الاقتصادي مجدداً. أما اقتصاد بولندا، فهو أقل اعتماداً على الصادرات، وقد ينجح بالتالي في تفادي تباطؤ حاد. ولن يشكل الطلب المحلي عنصراً داعماً للنمو في عام ٢٠١٢ بالنظر إلى التشدد المالي وضعف أسواق العمل ومديونية القطاع الخاص وركود التدفقات الائتمانية. ولا تزال ثقة المستهلكين هشة لأن تدابير التقشف المالي تشمل تخفيضات في الأجور والعمالة في القطاع العام. وسينجم عن تباطؤ النمو تأخر انتعاش قطاع العمالة. ومن شأن التضخم أن يتراجع في عام ٢٠١٢ في الدول الجديدة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مع التوقعات بتلاشي الضغوط الناشئة عن الأسعار العالمية للنفط والأغذية والزيادات في ضريبة القيمة المضافة. وما زال الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي، نظراً لقلّة مواردها المالية، عرضةً لخطر قيام المصارف الرئيسية في البلدان الـ ١٥ للاتحاد الأوروبي بتقليص الاستدانة على نطاق كبير في حال تفاقم الأزمة في منطقة اليورو.

### البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية

١٨ - يُتوقع أن تشهد اقتصادات الأعضاء في رابطة الدول المستقلة تباطؤاً خفيفاً في الفترة المشمولة بالتوقعات، بعدما نمت بوتيرة حثيثة في عام ٢٠١١. ومن المتوقع أن يتوسّع الناتج بنسبة ٤,٣ في المائة في المتوسط في عام ٢٠١٢، بالمقارنة مع نسبة ٤,٨ في المائة في عام ٢٠١١. أما البلدان الرئيسية المصدّرة للطاقة في المنطقة، كالاتحاد الروسي وكازاخستان، فلقد كان نموها الاقتصادي في عام ٢٠١١ يستند بشكل رئيسي إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية، ولا سيما النفط والغاز الطبيعي. وقد استفادت أيضاً معظم الاقتصادات الأخرى في رابطة الدول المستقلة، بما فيها الاقتصادات في آسيا الوسطى، من ارتفاع أسعار السلع الأساسية. كما تواصل حفز النمو من خلال زيادة الإنفاق العام على الهياكل الأساسية والتحويلات المالية من العمال. وأسهم أيضاً الإنتاج الزراعي الكبير في زيادة النمو عبر جميع أنحاء الرابطة. وفي التوقعات لعام ٢٠١٢، تفيد التنبؤات بأن يتوسّع اقتصاد الاتحاد الروسي بنحو ٤ في المائة رهناً ببقاء أسعار النفط عند مستوياتها الحالية المرتفعة. لكن خلال عام ٢٠١١، شهد الاقتصاد مستوى شبه قياسي من تدفقات رأس المال نتيجةً لجو عدم التيقن

والانطباعات السلبية السائدة بين المستثمرين. وتواصل هروب رأس المال في أوائل عام ٢٠١٢، مما أحدث تعديلاً في توقعات النمو. وفي معظم الاقتصادات الأخرى في رابطة الدول المستقلة، يُتوقع أن ينحو النمو منحى معتدلاً بما يتمشى مع انخفاض أسعار السلع الأساسية والتشدد في السياسات المالية. وفي عام ٢٠١٢، يُنتظر أن يزداد التضخم بوتيرة معتدلة في بلدان الرابطة، بعدما نما بوتيرة متسارعة في عام ٢٠١١ استناداً إلى خلفية ارتفاع أسعار الأغذية والوقود وارتفاع الأجور، وفي بعض الحالات، نظراً للتدفقات الضخمة للعملة الأجنبية إلى الداخل. وسيعود التباطؤ في معدل التضخم بالفائدة على الاستهلاك الخاص. واستجابةً لتراجع معدل التضخم، خفّضت مصارف مركزية عدة في رابطة الدول المستقلة أسعار الفائدة في أوائل عام ٢٠١٢.

١٩ - ومن المتوقع أن تشهد اقتصادات جنوب شرق أوروبا حالة من الركود في عام ٢٠١٢، ويرجح أن تغرق كرواتيا مجدداً إلى مرحلة من الكساد الاقتصادي. ويتوقع أن ينمو النشاط الاقتصادي في جنوب شرق أوروبا بما لا يتجاوز نسبة ٠,٦ في المائة في عام ٢٠١٢. ويُتوقع أن تتسارع وتيرة النمو لتبلغ نسبة ١,٨ في المائة في عام ٢٠١٣ مع تزايد الطلب المحلي، ولا سيما الاستثمار الخاص. وفي عام ٢٠١١، تعافت المنطقة إلى حد ما من تبعات الأزمة المالية العالمية بفضل انتعاش الطلب على السلع الأساسية وعلى الفلزات بوجه خاص، ونجاح الموسم السياحي، والانتعاش المتواضع في التحويلات المالية من العمال. لكن النمو في ناتج الصناعة التحويلية وأنشطة التشييد قد شهد تراجعاً في أواخر عام ٢٠١١ وأوائل عام ٢٠١٢ نتيجة لضعف الطلب الخارجي والشتاء القاسي. وفي عام ٢٠١٢، يُرجح أن يبقى نمو الصادرات بطيئاً استناداً إلى خلفية ضعف اقتصاد الاتحاد الأوروبي، ونظراً بالأخص إلى العلاقات التجارية القوية التي تربط المنطقة باليونان وإيطاليا. وبالإضافة إلى ذلك، ما زالت ظروف العمل السيئة، وانخفاض الأجور في القطاع العام، والتشدد المالي، والبطء في نمو الائتمانات، ومديونية القطاع الخاص، وراء كبح الاستهلاك والاستثمار المحليين. ويُتوقع أن يوفر التعزيز المقرر للاستثمارات العامة في مجالي الهياكل الأساسية والطاقة، الممول بواسطة دعم من الاتحاد الأوروبي والموارد الدولية الأخرى، قوة موازنة بعض الشيء. وفي عام ٢٠١٢، من المتوقع أن يكون معدل التضخم في معظم بلدان المنطقة في نطاق الأرقام الأحادية المنخفضة. وما زالت المنطقة تعتمد على التمويل الخارجي، وينطوي الوجود البارز للمصارف اليونانية في أجزاء من هذه المنطقة على خطر تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج. ومن شأن انخفاض مفاجئ في التحويلات المالية نتيجة لتفاقم الأزمة في الاتحاد الأوروبي أن يخنق الاستهلاك الخاص.

## الاقتصادات النامية

٢٠ - سيبقى معدل النمو الاقتصادي في أفريقيا قويا في الفترة المشمولة بالتوقعات، ولكنه سيكون أقل قليلا من مستوى التنبؤات الواردة في منشور الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام ٢٠١٢. ومن المتوقع أن تشهد المنطقة نمو ناتجها المحلي الإجمالي بنسبة ٤,٢ في المائة في عام ٢٠١٢ و ٤,٨ في المائة في عام ٢٠١٣، مما يمثل تعديلا بالخفض بنسبة ٠,٨ و ٠,٣ نقطة مئوية، على التوالي، مقارنة بالتنبؤات السابقة. وإن تواصل عدم اليقين الاقتصادي العالمي الناجم عن التباطؤ الاقتصادي في أوروبا وأماكن أخرى سيؤثر سلبا على الصادرات، ويؤدي إلى استثمار أكثر حذرا، وخاصة في قطاعات الهياكل الأساسية والموارد. وإضافة إلى ذلك، يؤدي عدم الاستقرار وعدم اليقين على الصعيد السياسي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي في بلدان مثل ليبيا ومصر. وما زال قطاع الخدمات قويا في العديد من الاقتصادات، بما في ذلك نيجيريا وغانا، حيث من المتوقع أن تستمر قطاعات الاتصالات السلكية واللاسلكية والبناء في تحقيق معدلات نمو كبيرة. وقد تعزز الطلب المحلي على الاستهلاك في كثير من بلدان المنطقة كذلك. ففي كينيا، على سبيل المثال، توسعت تجارة التجزئة بنسبة ٥٠ في المائة تقريبا على مدى السنوات الست الماضية، ومن المرجح أن يستمر هذا الاتجاه. وسيستمر نمو الاستثمار العام والخاص في قطاعات الموارد الطبيعية والهياكل الأساسية بوتيرة قوية في العديد من البلدان. ومع ذلك، فما زال العجز في الهياكل الأساسية، ولا سيما من حيث توليد الطاقة وقدرة التكرير، يعرقل تسارع النمو والتنمية في معظم البلدان في المنطقة. وفي هذه الأثناء، من المتوقع أن تكون القدرة الإنتاجية الإضافية، كما هو الحال في سيراليون، وازدهار أسعار السلع الأساسية، حتى بعد انحسارها بعض الشيء، أساسا لاستمرار أداء قوي في قطاعات الموارد في مختلف أنحاء المنطقة. وترتبط مخاطر تراجع مهمة بضعف في أسعار السلع الأساسية يزيد عن ما كان متوقعا، الأمر الذي قد ينشأ عنه سيناريو أكثر تشاؤما بالنسبة للاقتصادات المتقدمة. وفي حين يُتوقع أن تكون معدلات التضخم معتدلة، فإنها ما زالت مرتفعة في كثير من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وما زالت تلك المعدلات تزيد عن العشرة في المائة في إثيوبيا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة ونيجيريا وبلدان أخرى، مما يحد من القدرة الشرائية، وبالتالي من الإنفاق الاستهلاكي. وإضافة إلى تقلبات أسعار السلع الأساسية، يشكل احتمال تجدد موجات الجفاف خطرا كبيرا على التوقعات ويمكن أن يتسبب في تكرار حدوث نقص حاد في الأغذية.

٢١ - ومن المحتمل أن يؤثر ضعف الطلب في البلدان المتقدمة وتباطؤ الاقتصاد الصيني تأثيرا سلبيا على النمو الاقتصادي في شرق آسيا في الفترة المشمولة بالتوقعات. وبعد تباطؤ متوسط معدل النمو الإقليمي من ٩,٢ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٧,١ في المائة في عام ٢٠١١،

يُتوقع استمرار تباطؤه إلى ٦,٥ في المائة في عام ٢٠١٢. وفي عام ٢٠١٣، من المتوقع أن تتحسن وتيرة النمو قليلا مع انتعاش الطلب العالمي، مع توقع بتوسع الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي بنسبة ٦,٩ في المائة. ويعكس تباطؤ النمو في شرق آسيا ضعف الطلب على الواردات في البلدان المتقدمة وتزايد عدم اليقين العالمي والآثار المتباطئة المترتبة على تشديد شروط الائتمان في أجزاء من المنطقة، ولا سيما في الصين. وفي حين أن خطر حدوث هبوط حاد في الاقتصاد الصيني خلال الفترة المشمولة بالتوقعات ضئيل، فمن المتوقع أن يتباطأ النمو من ٩,٢ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ٨,٣ في المائة في عام ٢٠١٢. وفي جميع أنحاء المنطقة، من المتوقع أن يقابل ضعف النمو في الصادرات والاستثمار جزئيا استهلاك قوي على صعيد الأسر المعيشية والحكومات، حيث ستتسم السياسة المالية بطابع توسعي أكبر بمقدار طفيف. وسيعزز استهلاك الأسر المعيشية بسبب استمرار انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية وارتفاع الأجور الحقيقية. ومن المتوقع أن تظل أسواق العمالة في المنطقة قوية إلى حد ما على الرغم من تباطؤ النمو في معدلات العمالة، ولا سيما في قطاع الصناعات التحويلية. وحدث انخفاض كبير في تضخم أسعار الاستهلاك سيسهم أيضا في نمو الأجور الحقيقية بشكل إيجابي في عام ٢٠١٢. ويرجع تباطؤ معدل التضخم أساسا إلى انخفاض أسعار المواد الغذائية والسلع الأساسية، مما يمكن أن يعزى إلى تحسن ظروف العرض في المنطقة وضعف البيئة الاقتصادية العالمية. وفي حين أن عددا من البنوك المركزية، بما في ذلك بنك الصين الشعبي، قد خفضت الشروط النقدية استجابة لانخفاض الضغوط التضخمية وتباطؤ النمو المحلي، فلا يُتوقع حدوث تغيرات كبيرة في المواقف السياساتية الحالية في الفترة المتبقية من عام ٢٠١٢.

٢٢ - ومن المتوقع أن يعتدل النمو الاقتصادي في منطقة جنوب آسيا ليصل إلى ٥,٦ في المائة في عام ٢٠١٢، بما يمثل انخفاضا من معدل ٦,١ في المائة في عام ٢٠١١، وانخفاضا أكبر من معدل ٧,١ في المائة المسجل في عام ٢٠١٠. ومن المتوقع في عام ٢٠١٣ أن يتسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي مرة أخرى ليصل إلى ٦,١ في المائة. ويعكس التباطؤ الأخير بشكل رئيسي تدنيا ملحوظا في النمو في الهند، حيث ضعُف الطلب المحلي، ولا سيما استثمارات القطاع الخاص، نظرا للتشديد النقدي القوي وعدم حدوث تغير في السياسات. ومن المتوقع أن يتوسع اقتصاد الهند بنسبة ٦,٧ في المائة في عام ٢٠١٢، بعد أن نما بمعدل ٧,١ في المائة في عام ٢٠١١. وما زال أغلب بلدان جنوب آسيا يواجه رياحا قوية معاكسة للنمو الاقتصادي في المدى القريب. وعلى الجبهة الداخلية، فإن التضخم المرتفع، وسياسات الاقتصاد الكلي التقييدية نسبيا، والعوامل الخاصة بكل بلد، مثل الشواغل الأمنية وحالات الغموض السياسي، تؤثر تأثيرا سلبيا على الاستهلاك وعلى النشاط الاستثماري. وفي الوقت نفسه، أصبحت الظروف الخارجية أكثر صعوبة. وسيؤدي تباطؤ النشاط الاقتصادي في

الاقتصادات المتقدمة، إلى جانب ضعف النمو في شرق آسيا، إلى حدوث تباطؤ في نمو الصادرات. وإضافة إلى ذلك، يشكل ارتفاع أسعار النفط ضغطاً على الموازين المالية والخارجية، في حين أنه يحول أيضاً دون حدوث تراجع أكثر سرعة في تضخم أسعار الاستهلاك في جميع أنحاء المنطقة. وكما في السنوات السابقة، سوف تنسم المنطقة باختلافات صارخة في الأداء الاقتصادي، حيث من المتوقع تسجيل نمو في الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٢ بمعدل يتراوح بين ٠,٣ في المائة في جمهورية إيران الإسلامية و ٦,٩ في المائة في سري لانكا. ونتيجة لذلك، فإن اتجاهات سوق العمل ما زالت متباينة. ففي سري لانكا، ظل معدل البطالة قريبا من مستويات متدنية غير مسبقة. وفي جمهورية إيران الإسلامية وباكستان، في المقابل، تتزايد البطالة والبطالة الناقصة، حيث أن نمو الناتج المحلي الإجمالي يقل كثيرا عن الوتيرة اللازمة لاستيعاب القوة العاملة المتزايدة بسرعة.

٢٣ - وتباطأ زخم النمو في غرب آسيا في النصف الثاني من عام ٢٠١١ وأوائل عام ٢٠١٢، بسبب ضعف الطلب الخارجي وتواضع نمو الإنفاق العام عقب التدابير الاستثنائية التي أُتخذت في أعقاب الربيع العربي. ونتيجة لذلك، يُتوقع انخفاض متوسط النمو الإقليمي من ٦,٩ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ٤,٠ في المائة في عام ٢٠١٢ و ٤,٤ في المائة في عام ٢٠١٣. ومع ذلك، فإن استمرار ارتفاع أسعار النفط يعزز توقعات حدوث نمو ذي مسار مزدوج بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط والبلدان المستوردة للنفط. وقد استفادت البلدان المصدرة للنفط بشدة من ارتفاع أسعار النفط. وأتاحت الصادرات المرتفعة بشكل استثنائي والإيرادات الحكومية للدول المصدرة للنفط زيادة الإنفاق العام وزيادة الاستهلاك الخاص كبديل عن الإصلاح السياسي الداخلي. غير أن البلدان المستوردة للنفط تواجه ارتفاع فواتير الاستيراد، بالإضافة إلى تباطؤ الصادرات؛ وقد بدأت هذه العوامل تلقي بثقلها على الطلب المحلي. وبالتالي، قد يمتد التباطؤ الأخير في إسرائيل وتركيا إلى النصف الثاني من عام ٢٠١٢ إذا لم يحدث ارتفاع في النشاط الاقتصادي في أسواق صادراتهما الرئيسية. وعلاوة على ذلك، أثرت الاشتباكات العنيفة المتواصلة على النشاط الاقتصادي في الجمهورية العربية السورية، كما كانت لها آثار غير مباشرة على الدول المجاورة. وردا على الاضطرابات السياسية الجارية في عام ٢٠١١، استخدم صانعو السياسات العرب السياسة المالية استخداما لم يسبق له مثيل من أجل زيادة العمالة ورفع الأجور في القطاع العام، إلى جانب إتاحة الحصول على مساكن منخفضة التكلفة. وفي حين أن هذه التدابير تساعد على استعادة الاستقرار وتعزيز النمو في عديد من الدول العربية، ولكن ليس فيها جميعا، في المدى القصير، فإن كون المواطنين يعتبرون هذه التدابير استحقاقات يمكن أن يترتب عليها ارتفاع أكثر ديمومة في النفقات العامة. وهذا قد يزيد العجز المالي من الناحية الهيكلية بصورة أكبر. ولهذا السبب، ستحتاج

البلدان المصدرة للوقود إلى بقاء أسعار النفط على الأقل في حدود ٧٠ دولارا إلى ١٠٠ دولار للبرميل من أجل تحقيق التوازن في ميزانيات حكوماتها. غير أن التدابير التي أُتخذت حتى الآن لم تؤد إلى زيادة في الضغوط التضخمية، التي انخفضت في الواقع في جميع أنحاء المنطقة، في ما عدا تركيا.

٢٤ - ومن المتوقع أن ينخفض النمو الاقتصادي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من ٤,٣ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ٣,٧ في المائة في عام ٢٠١٢، قبل أن يرتفع مرة أخرى إلى ٤,٢ في المائة في عام ٢٠١٣. وفي كثير من البلدان، أسفر التخلص التدريجي من التدابير التحفيزية المالية والنقدية عن الحد من نمو الطلب المحلي. وقد اتسع نطاق الصادرات من المكسيك ومنطقة البحر الكاريبي بمعدل أسرع مما كان متوقعا نظرا لتحسن النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة في نهاية عام ٢٠١١. ولكن من المتوقع أن يتباطأ إجمالي النشاط الاقتصادي في المكسيك ليصل إلى ٣,٤ في المائة في عام ٢٠١٢. وبعد أن كانت اقتصادات منطقة البحر الكاريبي متخلفة عن باقي دول المنطقة من حيث انتعاش الناتج، فمن المتوقع أن تشهد تسارعا معتدلا لنمو إجمالي الناتج المحلي ليصل إلى ٣,٣ في المائة في عام ٢٠١٢ و ٤,٠ في المائة في عام ٢٠١٣، أي بما يمثل ارتفاعا من ٢,٥ في المائة في عام ٢٠١١. ومن المتوقع أن يسفر نمو أقوى إلى حد ما في الولايات المتحدة عن تحسن الطلب في قطاع السياحة والصادرات الأخرى، إلى جانب التحويلات المالية. ويعد نطاق الدعم الإضافي من خلال السياسة المالية محدودا نظرا لمستويات المديونية العامة المرتفعة بالفعل. ومن المتوقع أن يتعافى النمو الاقتصادي في البرازيل تدريجيا في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ حيث يجري دعم استثمارات القطاع الخاص عن طريق تخفيف القيود النقدية وزيادة الإنفاق الحكومي. وقد تسبب هبوط الإنتاج الصناعي والضغوط التي تدفع الريال نحو الارتفاع في أن تقوم الحكومة بتعزيز تنظيم الحسابات الرأسمالية واستحداث حوافز ضريبية إضافية لتشجيع النشاط الصناعي. ومن المتوقع حدوث تباطؤ اقتصادي حاد في الأرجنتين في عام ٢٠١٢، عقب فترة من النمو السريع. ومن المتوقع أن يضعف كل من الطلب المحلي ونمو الإنتاج الزراعي. وبمثل تصاعد الأزمة في منطقة اليورو خطرا كبيرا بالنسبة إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لا سيما وأن من المرجح أن يؤدي إلى تجدد حدوث تباطؤ عالمي، مع ضعف الطلب في الصين والولايات المتحدة، وهما وجهتا التصدير الرئيسيتان لأميركا اللاتينية.

٢٥ - ومن المتوقع أن تنمو أقل البلدان نموا بمعدل ٤,١ في المائة في عام ٢٠١٢، وهو ما يقرب من نقطتين مئويتين أدنى مما كان متوقعا في منشور الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام ٢٠١٢. ويُعزى هذا التعديل الكبير نحو الانخفاض إلى حد كبير إلى الأداء الأضعف كثيرا مما كان متوقعا للنمو في السودان واليمن، حيث أن كلا من البلدين غارق

في نزاع. وباستثناء هذين البلدين، من المتوقع أن يبلغ النمو الاقتصادي في أقل البلدان نمواً ٦,٥ في المائة في عام ٢٠١٢. وفي أقل البلدان نمواً المصدرة للسلع الأساسية، مثل أنغولا، سوف تكون الأسعار القوية للسلع الأساسية، إلى جانب التوسع في الطاقات الإنتاجية، دعامة لنمو قوي. ولكن هذا يسلط الضوء أيضاً على استمرار ضعف هذه الاقتصادات تجاه التقلبات في أسواق السلع الأساسية. وبالتالي، فإن خطر التراجع الرئيسي يكمن في حدوث انخفاض شديد في أسعار السلع الأساسية، وذلك على سبيل المثال بسبب حدوث تباطؤ أشد في النمو العالمي. ونظراً للدور الكبير الذي يضطلع به القطاع الزراعي في كثير من أقل البلدان نمواً، فهناك خطر تراجع آخر ينبع من احتمال تجدد موجات الجفاف، وخصوصاً في منطقة القرن الأفريقي ومنطقة الساحل.

### المخاطر وحالات عدم اليقين

٢٦ - نظراً لهشاشة الاقتصاد العالمي، تخضع التوقعات الأساسية لعامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ لدرجة عالية من عدم اليقين. وتميل المخاطر إلى جانب التراجع، وتشمل حدوث تصاعد في أزمة ديون منطقة اليورو، ومزيد من الارتفاع في أسعار الطاقة العالمية بسبب تزايد التوترات الجيوسياسية.

### تصاعد الأزمة في منطقة اليورو يمثل أكبر تهديد للنمو العالمي

٢٧ - ما زالت الأزمة القائمة في منطقة اليورو في المرحلة الراهنة تشكل أكبر خطر على النمو العالمي في الفترة المشمولة بالتوقعات. ومن المرجح أن يترافق تفاقم الأزمة مع حدوث اضطرابات حادة في الأسواق المالية وارتفاع حاد في النفور من المجازفة على الصعيد العالمي، مما سيؤدي إلى انكماش النشاط الاقتصادي في البلدان المتقدمة عامة، الذي قد يمتد إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٢٨ - وبالرغم من إحراز بعض التقدم في أوائل عام ٢٠١٢ في مجال تخفيف حدة التوترات في الأسواق المالية، لم يتمكن واضعو السياسات في منطقة اليورو حتى الآن من معالجة القضايا الأساسية والمتشابكة التي تقع في صلب الأزمة. فما زالوا يواجهون تحديات بالغة تتعلق بهشاشة المؤسسات المالية وارتفاع مستوى الديون السيادية. ومما يعقد هذه التحديات الاختلالات الهيكلية في منطقة اليورو وعدم وجود حوافز للنمو. ويسجل متوسط البطالة في المنطقة أعلى مستوى له منذ بدء استخدام العملة الموحدة، وتواجه العديد من الاقتصادات نمواً ضعيفاً جداً أو فترات من الركود حيث أن الشركات والأسر المعيشية بصدد تقليل الاستدانة، في حين تتبع الحكومات سياسات مالية انكماشية.

٢٩ - وفي حين تراجعت تقلبات أسعار الأصول، وتكاليف الاقتراض بين البنوك بعض الشيء في أوائل عام ٢٠١٢، غالبا بسبب عمليات إعادة التمويل الطويل الأجل التي قوم بها البنك المركزي الأوروبي، فما زال القطاع المالي في أوروبا هشاً للغاية. وتعددت عملية تطهير بيانات ميزانيات المصارف من الأصول ذات الأداء الضعيف من جراء بطء النمو في الاقتصادات الأوروبية وزيادة التعرض لمخاطر الديون السيادية. وفي المقابل، أن ركود وتراجع النمو في كثير من الاقتصادات الأوروبية يؤدي إلى ازدياد تآكل جودة الأصول المصرفية، مثلما يؤدي إلى ذلك استمرار الوضع الحرج للديون السيادية في منطقة اليورو. ونتيجة لذلك، تخطط العديد من المصارف الأوروبية للتخلص من المزيد من الأصول في السنوات المقبلة، من أجل رفع هوامش الأمان الرأسمالية والحد من خطر تعرضها لأسواق التمويل. ويبلغ مجموع التقديرات الحالية لقيمة الأصول التي يحتمل بيعها بأسعار بخسة على مدى العامين المقبلين حوالي ٢ تريليون دولار. ويعتبر الحد من الاستدانة ضروريا لتعزيز المركز المالي للمصارف على المدى الطويل، ولكنه سيتسبب على المدى القصير في تشديد شروط إمدادات الائتمان، مما سيؤدي إلى زيادة إضعاف الاقتصاد الحقيقي. وقد استمرت عروض الائتمان المصرفي في التراجع في بعض الاقتصادات الأوروبية حتى بعد عمليات إعادة التمويل الطويل المدى. وبالرغم من الجهود التي بذلها مؤخرا البنك المركزي الأوروبي، ما زالت أسواق التمويل المصرفي بعيدة كل البعد عن مستواها العادي. فما زال مستوى مخاطر الائتمان المصرفي غالبا وثقة المستثمرين في المصارف ضعيفة كما يتجلى ذلك في الأسعار المنخفضة للأسهم المصرفية. وإضافة إلى استمرار معدلات البطالة العالية، فإن استمرار الأسر المعيشية في خفض الاستدانة حتى الآن وتدابير التقشف المالي التي تتخذها الحكومات تجعل من احتمال انزلاق أوروبا إلى دوامة انكماشية احتمالا كبيرا بالغ الخطورة.

٣٠ - وقد دفع التقشف المالي بالفعل العديد من البلدان في أوروبا إلى مزيد من الكساد، وصارت له آثار عكسية فيما يتعلق بضبط أوضاع المالية العامة. وينطبق ذلك بوجه خاص على اقتصادات منطقة اليورو المثقلة بالديون، بما في ذلك اليونان والبرتغال، التي سبق لها الحصول على حزم الإنقاذ المالي من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي، وإيطاليا وإسبانيا اللتين شهدتا ارتفاعا كبيرا في تكاليف التمويل العام في عام ٢٠١١. وارتدت بلدان أخرى في منطقة اليورو أيضا إلى حالة من الكساد عقب التقشف المالي المعتمد على مدى العامين الماضيين. ويندرج انخفاض النمو وارتفاع معدلات البطالة في صلب مشاكل المنطقة. وبالنظر إلى أن الاقتصادات في منطقة اليورو تقوم غالبا بالتبادل التجاري فيما بينها، فإن ضعف الطلب في أحد البلدان يكون له أيضا آثار غير مباشرة سلبية كبيرة.

٣١ - وفي الوقت الراهن، تشكل الحالة في إيطاليا وأسبانيا الخطر الأكبر على منطقة اليورو حيث من المرجح أن يمثل حجم ديونهما تحدياً لصناديق الإنقاذ بالمنطقة. ومصدر الخوف الرئيسي هو أن تترلق أسبانيا إلى دوامة من التقشف والكساد، مما سيؤدي إلى رفع تكاليف الاقتراض التي تتكبدها وزيادة اضطراب السوق، وسيطلب في نهاية المطاف خطة إنقاذ تترافق مع عدم كفاية الأموال المتاحة لإيطاليا. وسينطوي هذا السيناريو على الأرجح على تجدد التكهنات حول تفكك منطقة اليورو، مما يؤدي إلى زيادة زعزعة استقرار الأسواق المالية وإحداث تراجع حاد في النشاط الاقتصادي العالمي.

### يمثل ارتفاع أسعار النفط مخاطر تراجع بالنسبة للاقتصاد العالمي

٣٢ - يفيد ارتفاع أسعار النفط البلدان المصدرة للنفط على حساب النشاط الاقتصادي في البلدان المستوردة للنفط. ويمكن أن تصبح أسعار النفط التي تزيد عن ١٠٠ دولار للبرميل عبئاً على الطلب العالمي، إلا أن ذلك يمكن أن يكون أشد وطأة إذا كانت الهزة في الأسعار نابعة من انقطاع الإمدادات بسبب عوامل جيوسياسية، على سبيل المثال. وقد أدى الحظر الذي فرضه الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على واردات النفط الإيراني بالفعل إلى زيادة الضغط على أسعار النفط. ويمكن تعويض أثر ذلك على أسعار النفط إذا ما زاد المنتجون الآخرون إمدادهم. وتبلغ الطاقة الإنتاجية الفائضة في المملكة العربية السعودية، مثل على وجه التقدير ٢,٨ مليون برميل يومياً، وهي كمية أكثر من كافية للتعويض عن حدوث وقف تام في إمدادات إيران، حيث يبلغ صافي صادراتها النفطية ١,٤ مليون برميل يومياً. إلا أن إغلاق مضيق هرمز، الذي يمكن أن يسهم في تصعيد حدة التوترات الجيوسياسية، قد يمنع وصول نحو ١٠ مليون برميل يومياً إلى الأسواق الدولية، وهو ما يتجاوز بدرجة كبيرة الطاقة الإنتاجية الفائضة التي تتوفر حتى الآن داخل منطقة الخليج وخارجها.

٣٣ - تفيد تقديرات صندوق النقد الدولي أن وقف صادرات النفط الإيراني قد يؤدي إلى زيادة أولية في السعر العالمي بنسبة تتراوح بين ٢٠ و ٣٠ في المائة ما لم تقابله زيادة في الإمدادات من المنتجين الآخرين<sup>(٣)</sup>. ويمكن أن يؤدي المزيد من حالات عدم اليقين بشأن انقطاع الإمدادات إلى ارتفاعات أكبر في الأسعار تؤثر على الطلب العالمي. وفي ظل الأحوال الاقتصادية العالمية الهشة نسبياً في الوقت الحالي، يمكن أن يؤدي استمرار ارتفاع أسعار النفط بنسبة ٥٠ في المائة على مدى السنتين المقبلتين إلى خفض في الناتج الإجمالي العالمي بنسبة

(٣) صندوق النقد الدولي، *World Economic Outlook April 2012, Growth Resuming, Dangers Remain*, p. 15.

تتراوح بين ٠,٥ و ١ في المائة<sup>(٤)</sup>. ويمكن أن يكون تأثير ذلك أقوى إذا ما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية الأخرى أيضا وإذا ما أحدث تفاقم حالة عدم اليقين اضطرابا في الأسواق المالية، وهي آثار لا تؤخذ في الاعتبار في تقدير التأثيرات الحالي.

٣٤ - وستتضرر البلدان المستوردة للنفط التي تتميز بارتفاع كثافة الطاقة التي تعتمد على الوقود الأحفوري تضررا شديدا. وتشير الزيادة البالغة ٣٢ دولارا في متوسط سعر النفط خلال عام ٢٠١١ إلى تحويلات صافية قدرها ٤٥٠ بليون دولار من البلدان المستوردة للنفط إلى البلدان المصدرة للنفط. وعلى وجه الخصوص شهد المستهلكون في البلدان النامية التي تفتقر إلى احتياطات استراتيجية أو هوامش أمان المالية لتعويض المنتجين المحليين زيادات كبيرة في معدلات التضخم بسبب ارتفاع أسعار الطاقة. وستعاني آفاق النمو بهذه البلدان من زيادات أخرى في الأسعار. وفي حين من المرجح أن يؤدي استمرار ارتفاع أسعار النفط إلى البحث عن بدائل لاستهلاك الوقود الأحفوري وتعزيز كفاءة الطاقة، مع مرور الزمن، مما قد يمثل خطوة جديدة بالترحيب نحو اتباع نهج النمو الأخضر، فإن هناك طرقا أكثر اعتدالا لتحقيق هذه الآثار. وفي هذا الصدد، تعد بوادر انحسار خطر تصعيد التوترات الجيوسياسية في المنطقة بمثابة بشرى جيدة.

#### التوصيات المتعلقة بالسياسات

٣٥ - بالنظر إلى التوقعات المتواضعة للاقتصاد العالمي، بما تتضمنه من مخاطر شديدة تنذر بحدوث تباطؤ حاد، يواجه صانعو السياسات على الصعيد العالمي تحديات جسيمة في عدة مجالات. وقد اتخذت تدابير حريئة سعيا لدعم النظام المصرفي من خلال عمليات ضخ السيولة الضخمة ومتطلبات رأس المال الجديدة. وفي أوروبا، تمت الحيلولة دون زيادة تفاقم أزمة الديون السيادية من خلال خطة إنقاذ مالي لليونان، وإبرام اتفاق مالي جديد، وقيام البنك المركزي الأوروبي بعمليات شراء الديون السيادية، وإنشاء شبكة أمان مالي. ولكن لم يكن شيء من ذلك كافيا لإيجاد حل دائم لاستعادة الاستقرار المالي، والانتعاش الاقتصادي ووضع حد لأزمة العمالة. ومن الواضح أن الجهود الرامية إلى استعادة القدرة على تحمل الديون من خلال التقشف المالي تؤدي بنتائج عكسية. وفي سياق يتسم بوجود ثغرات كبيرة في الناتج وارتفاع معدلات البطالة وعدم استقرار الاستثمارات والهشاشة المالية، فقد سلب التراجع عن تدابير التحفيز المالي طوق النجاة الأخير المتمثل في دوافع الطلب الكلي، وهو يعيق النمو

(٤) تستند التقديرات إلى نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية للأمم المتحدة. وسينخفض الاستهلاك والطلب على الاستثمار في البلدان المستوردة للنفط، ويعوض جزئيا فقط عن طريق زيادة الطلب على الاستيراد من البلدان المصدرة للنفط.

الاقتصادي ويبقى على معدلات بطالة مرتفعة، مما يؤدي بالتالي إلى تقويض عملية ضبط أوضاع المالية العامة. ويعلق صانعو السياسات في البلدان المتقدمة الآمال حاليا على إجراء الإصلاحات الهيكلية لإرساء الأسس اللازمة لنمو أكثر قوة على المدى المتوسط. ومع ذلك، فإن مآزق النمو المنخفض الذي تواجهه البلدان المتقدمة حاليا يعقد الجهود الرامية إلى الإصلاح الهيكلي ويحد من آفاق النمو في البلدان النامية من خلال تخفيض فرص التصدير وزيادة التقلبات في تدفق السلع الأساسية ورأس المال.

٣٦ - وستكون هناك حاجة لبذل جهود أكثر تضافرا وتماسكا على عدة جبهات في إطار عملية صنع السياسات الوطنية والدولية للخروج من الحلقة المفرغة المتمثلة في استمرار الحد من الاستدانة وارتفاع معدلات البطالة، والتكشف المالي وهشاشة القطاع المالي. وإذ يمثل ذلك تأكيدا على التوصيات المتعلقة بالسياسات الواردة في نفس الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام ٢٠١٢، فإنه سيتطلب نهجا أكثر قوة، وإن كانت مختلفة أيضا من عدة وجوه، وذلك في أربع جبهات على الأقل.

#### إعادة توجيه السياسات المالية وتنسيقها

٣٧ - على الصعيد المالي، تتجه السياسات الراهنة في الاقتصادات المتقدمة، ولا سيما في أوروبا، في الاتجاه الخطأ، حيث يزداد تفاقم الأزمة التي تشهدها الاقتصادات ويزداد خطر حدوث انتكاس اقتصادي عالمي جديد. فبرامج التقشف المالي الشديد التي نُفذت في العديد من البلدان الأوروبية، اقترانا بسياسات انكماشية نوعا ما اعتمدت في بلدان أخرى، مثل ألمانيا وفرنسا، تحمل في طياتها خطر الوقوع في دوامة من التدهور، تؤدي إلى تكبد تكاليف اقتصادية واجتماعية ضخمة. وفي ظل الظروف الراهنة التي تتميز بضعف نشاط القطاع الخاص وضعف ثقة المستثمرين والمستهلكين، أصبحت تدابير التقشف المالي المتخذة بصورة متزامنة في جميع أنحاء أوروبا تدابير ذات آثار عكسية، ذلك أن إجراء تخفيضات هائلة في الإنفاق العام سيؤدي إلى زيادة أخرى في معدلات البطالة، مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية على النمو والإيرادات المالية. وقد تعرقل هذه السياسات أيضا آفاق النمو على المدى الطويل، إذا مسّ، على سبيل المثال، تخفيض الإنفاق على التعليم بنوعية رأس المال البشري. ولذلك لا مناص من تغيير المسار فيما يتعلق بالسياسات المالية وتحويل تركيز الاهتمام من تصحيح الوضع المالي العام في الأمد القصير إلى تحقيق نمو اقتصادي متين يكون مقترنا باستدامة مالية في الأجل المتوسط إلى الطويل.

٣٨ - ولذلك، ينبغي تجنب التقشف المالي السابق لأوانه، وينبغي لجهود تصحيح الأوضاع المالية العامة، رغم ضرورتها، أن تركز على التسوية المتوسطة الأمد لا القصيرة الأمد. وبدلا

من ذلك، وسيرا في اتجاه معاكس للتيار السياسي السائد، ينبغي أن تتيح الحكومات التي تتمتع اقتصاداتها بتكاليف تمويل منخفضة في الأسواق الرأسمالية، الفرصة لعوامل الاستقرار التلقائي أن تعمل، كما ينبغي أن تُبقي على تمويل الحوافز المالية من خلال العجز المالي في الأجل القصير أو تعززها.

٣٩ - وبالنظر إلى أن الفسحة المالية باتت محدوديتها الشديدة واضحة في بعض الاقتصادات، فإن تنسيق السياسات الدولية سيكون ذا أهمية حاسمة. ففي أوروبا، وبدلاً من التسوية الحالية غير المتناظرة التي تتم من خلال الانكماش ذي الطابع الكسادى - حيث تتركز وطأة أشد المعاناة من ذلك في البلدان المثقلة بالديون، فإن الأمر يستتبع الأخذ بنهج أكثر تناظراً وتسلسلاً إزاء البلدان التي لديها فسحة مالية أكبر بالدفع نحو تحقيق إنعاش على نطاق منطقة اليورو بأكملها، ومن ثم أيضاً دعم تعافي البلدان المثقلة بالديون، وتخفيف حدة بعض أوجه معانها المالية، وكذلك تهيئة ظروف أيسر لجميع الاقتصادات من أجل الأخذ بإصلاحات هيكلية وخطط لتصحيح الأوضاع المالية العامة في الأجل المتوسط، بصورة تدريجية في وقت لاحق. وسيتعين على الولايات المتحدة كذلك أن تنظر في إمكانية اتباع هذا النهج المتسلسل. وينبغي أن تُعطى الأولوية المطلقة لحفز الطلب من أجل الحد من البطالة، ولا سيما عن طريق الاستثمارات العامة وإيجاد المزيد من فرص العمل المباشر. وسيكون من شأن ذلك أن يساعد الأسر المعيشية في التقليل من استدانها وزيادة الطلب الاستهلاكي من خلال نمو الدخل. ومن شأن الاستثمار في الهياكل الأساسية وغير ذلك من التدابير الهيكلية أن تدعم القدرة التنافسية للصادرات على المدى المتوسط، مما يتيح وقتاً للصين والاقتصادات الآسيوية الأخرى لاستعادة توازنها نحو زيادة الاعتماد على نمو الطلب المحلي وتحقيق فوائض تجارية أصغر.

٤٠ - وإلى أن يتحقق ذلك، سيظل شاغل العديد من البلدان النامية في مجال السياسات في الأجل القصير متمثلاً في تجنب أن يؤدي ارتفاع أسعار الأغذية والسلع الأساسية وتقلبها وعدم استقرار أسعار الصرف إلى تقويض فرص النمو وإدخال اقتصاداتها في دورة ازدهار وكساد أخرى. وسيتعين أن تكفل تلك البلدان أن تشكل سياساتها للاقتصاد الكلي جزءاً من إطار شفاف معاكس للدورة الاقتصادية يشمل استخدام صناديق تحقيق الاستقرار المالي اقتراناً بأنظمة معززة تحوطية على مستوى الاقتصاد الكلي تحكم النشاط المالي وأخرى خاصة بحسابات رأس المال، وذلك للتخفيف من آثار التقلب الحاد في أسعار السلع الأساسية وفي تدفقات رؤوس الأموال.

## مواءمة سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الهيكلية لأغراض نمو فرص العمل وتحقيق التنمية المستدامة

٤١ - سيتمثل التحدي الثاني ذو الصلة في إعادة تصميم السياسات المالية - والسياسات الاقتصادية بصورة أعم - لكي يتعزز تأثيرها في العمالة والمساعدة في تحويلها من مجرد محفز على الطلب إلى سياسية تشجّع التغيير الهيكلي لتحقيق نمو اقتصادي أكثر استدامة. وقد اتخذت عدة بلدان نامية، مثل الأرجنتين وجمهورية كوريا والصين، خطوات ناجحة في هذا الاتجاه، التمسّت في ذلك طرقاً من بينها الاستثمار في الهياكل الأساسية وتوفير حوافز للاقتصاد في استهلاك الطاقة. وإن المزج الأمثل بين دعم الطلب مباشرة عن طريق فرض ضرائب أو تقديم إعانات الدخل أو بطريقة غير مباشرة من خلال تعزيز الظروف المواتية لجانب العرض، بما في ذلك الاستثمار في الهياكل الأساسية والتكنولوجيات الجديدة، قد يختلف باختلاف البلدان، لكن الإنفاق الحكومي المباشر، في معظم السياقات، ينحو منحى توليد آثار أشد على العمالة.

### التصدي لعدم استقرار الأسواق المالية

٤٢ - يكمن التحدي الثالث في الاهتمام ليس فحسب إلى مزيد من علاقات التلاحم بين الحوافز المالية والنقدية، بل أيضاً إلى تحسين تنسيق إجراءات السياسات النقدية والإصلاحات التنظيمية للقطاع المالي. وسيتعين الاستمرار في الأخذ بالسياسات النقدية التوسعية بين البلدان المتقدمة، لكن لا بد من احتواء ما قد يترتب على ذلك من آثار غير مباشرة سلبية. وقد حافظ المصرف الاحتياطي الاتحادي للولايات المتحدة والبنك المركزي الأوروبي ومصرف اليابان على معدلات سعر الفائدة، كل بموجب سياسته النقدية، في أدنى مستوياتها الفعلية وما فتئت تعتمد بشكل متزايد على تدابير نقدية غير تقليدية، في مقدمتها برامج التيسير الكمي. وأدت الزيادة الناتجة عن ذلك في موارد المال إلى مزيد من السيولة في الأسواق المالية، وجعلتها أحياناً أقل تقلباً، لكنها خلّفت آثاراً غير مباشرة هامة على البلدان النامية التي شهدت تقلباً شديداً في تدفقات رؤوس الأموال وأسعار الصرف وأسعار الأصول خلال العامين الماضيين. وقد قيّد ذلك في كثير من الأحيان الحيز السياسي المحلي وخلّف آثاراً ضارة على النشاط الفعلي. ومن الآن فصاعداً، يُرجّح أن تسود التوترات القائمة: فبالنظر إلى الحاجة إلى حفز تدفق الائتمانات وتعزيز النشاط الاقتصادي، ستظل السياسات النقدية في الاقتصادات المتقدمة سياسات توسعية المنحى تنطوي على احتمال زيادة عمليات السيولة الواسعة النطاق. وقد يؤدي ذلك إلى تدفقات رؤوس أموال ضخمة مجدداً إلى الدول النامية، خاصة البلدان الواقعة في شرق آسيا وفي أمريكا اللاتينية. ومن هذا

المنطلق، ينبغي أن تواصل الحكومات والمصارف المركزية في البلدان النامية تعزيز مجموعة أدوات سياساتها التحوطية على صعيد الاقتصاد الكلي، على نحو ما سبقت الإشارة إليه.

٤٣ - وسيكون من الضروري جدا إدخال المزيد من الإصلاحات التنظيمية المعجلة على القطاع المالي بغية الخروج من الحلقة المفرغة المتمثلة في مأزق النمو المنخفض في البلدان المتقدمة واحتواء تقلب تدفق رؤوس الأموال بالنسبة للبلدان النامية. فقد كان الافتقار إلى التنظيم والرقابة الماليين عاملا رئيسيا وراء الأزمة المالية العالمية في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩. ومنذ ذلك الحين، أُدرج الإصلاح التنظيمي في خطط السياسات الوطنية (ولا سيما في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي) والدولية، وعلى الأخص مجموعة العشرين، ومجلس تحقيق الاستقرار المالي ولجنة بازل المعنية بالإشراف على المصارف. ولئن كان قد أُحرز تقدم في تحديد ودراسة المجالات ذات الأولوية للإصلاح التنظيمي وفي تقديم توصيات في مجال السياسات، فإن التنفيذ لا يزال متأخرا. وعلاوة على ذلك، يبدو أن عدم كفاية التنسيق بين الهيئات الوطنية يؤدي إلى خليط من اللوائح التنظيمية، تنطوي على تناقضات كبيرة بين الاختصاصات. ومن غير المرجح أن يتحقق الاستقرار المالي العالمي في غياب إطار شامل وملزم ومنسق دوليا. ويتعين وضع معايير ومبادئ دولية مشتركة تُنفذ باستمرار ضمن كل اختصاص بغية الحد من المراجعة التنظيمية التي تشمل تحويل الأنشطة العالية المخاطر من البيئات المتسمة بشدة صرامة تنظيمها إلى أخرى أقل صرامة، وإتاحة الفرصة لممارسة رقابة كافية. ومن بين المجالات ذات الأولوية التي حددها بلدان مجموعة العشرين، تحقق بعض التقدم في إضفاء مزيد من المرونة على القطاع المصرفي التقليدي، حيث باتت المصارف تستوفي في معظمها الحد الأدنى الجديد من متطلبات اتفاقية بازل الثالثة، أي ٤,٥ في المائة بالنسبة لرأس المال المشترك من الفئة الأولى، وإن كانت الظروف السائدة في القطاع المصرفي الأوروبي لا تزال هشة. ولم تتم معالجة مسألة المؤسسات التي تُعدّ "أكبر من أن تُترك للاهيار" ذات الأهمية للنظام المالي معالجة كافية، بل إن المخاطر الأخلاقية قد تكون قد زادت في أعقاب خطط الإنقاذ المالي وعمليات الاستيلاء في هذا القطاع. وأخيرا، ما زال نظام الظل المصرفي يفتقر للضوابط التنظيمية إلى حد كبير بالرغم من دوره الأساسي في مرحلة ما قبل حدوث الأزمة المالية. وبالنظر إلى استمرار هشاشة النظم المالية على الصعيد العالمي والمخاطر الهائلة المرتبطة بها، ثمة حاجة ملحة إلى إحراز تقدم أسرع في الإصلاح التنظيمي المالي على المستوى الدولي.

## كفالة التمويل الكافي للتنمية

٤٤ - يكمن التحدي الرابع في ضمان توفير الموارد الكافية للبلدان النامية، ولا سيما تلك التي لا تمتلك سوى فسحة مالية محدودة وتواجه احتياجات إنمائية كبيرة. فتلك الموارد ستكون لازمة للتعجيل بإحراز تقدّم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وللإستثمار في نمو مستدام ومرن، خاصة بالنسبة لأقل البلدان نمواً. وقد تأثرت أيضاً ميزانيات المعونة بتدابير التقشف المالي المتخذة فيما بين البلدان المانحة، على نحو ما يتضح من تراجع القيمة الحقيقية لتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠١١. وإلى جانب الوفاء بالتزامات المعونة الحالية، ينبغي أن تنظر البلدان المانحة في وضع آليات لفضّ الارتباط بين تدفقات المعونة وبين الدورات الاقتصادية لتلك البلدان تجنّباً لحدوث نقص في الوفاء بالتزامات في أوقات الأزمات، حيث تكون البلدان المتلقية في أمس الحاجة إلى المعونة الإنمائية. وتتمثل إحدى وسائل تحقيق ذلك في فرض ضرائب متفق عليها دولياً (من قبيل الرسوم المفروضة على شركات الطيران أو ضرائب معاملات النقد الأجنبي أو ضرائب الكربون) تُخصّص للتنمية والمنافع العامة العالمية، على نحو ما اقترح في دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم الصادرة مؤخراً<sup>(٥)</sup>.

## التعامل مع أزمة العمالة عن طريق إعادة التوازن العالمي السليم

٤٥ - تتماشى خطة إيجاد فرص العمل الموجهة نحو النمو، على النحو المبين أعلاه، مع خفض معدلات الدين العام وإعادة التوازن السليم على الصعيد العالمي في الأجل المتوسط، على نحو ما يرد في تحديث لسيناريو السياسات المنسقة المرفق بنموذج الأمم المتحدة للسياسات العالمية المعروض في منشور الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام ٢٠١٢<sup>(٦)</sup>. فمع استمرار السياسات الحالية، لكن بافتراض عدم حدوث أي تفاقم كبير في أزمة اليورو، سيبلغ متوسط نمو الناتج الإجمالي العالمي في أحسن الأحوال ٢,٩ في المائة سنوياً، وهي نسبة غير كافية إطلاقاً للتعامل مع أزمة العمالة أو لخفض معدلات الدين العام. أما السيناريو البديل الذي يستند إلى الخطة المبينة أعلاه، فيشمل إحداث تحول في السياسات المالية بمنأى عن التدابير التقشفية والاتجاه نحو إيجاد المزيد من فرص العمل بطرق شتى من بينها زيادة الإنفاق على الهياكل الأساسية، وفعالية الطاقة، والبرامج الاجتماعية، والتدابير المتعلقة

(٥) انظر الأمم المتحدة، دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم ٢٠١٢: البحث عن تمويل جديد للتنمية (رقم المبيع A.12.II.C.1).

(٦) الأمم المتحدة، الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام ٢٠١٠ (رقم المبيع A.12.II.C.2)، الصفحات ٣٣-٣٦ من النص الإنكليزي.

بالضرائب والإعانات، وذلك بهدف تشجيع مشاريع الاستثمارات الخاصة في تلك المجالات، والاستمرار في الأخذ بالسياسات النقدية التوسعية التي تتماشى مع تنظيم أقوى لحسابات رأس المال يكبح تقلب تدفق رؤوس الأموال، وتعزيز المساعدة الإنمائية المقدمة إلى أفقر الدول. وتبيّن عمليات محاكاة نموذج السياسات العالمية أن الناتج المحلي العالمي سيحقق نمواً، في ظل هذا السيناريو السياسي، بنسبة ٤ في المائة في المتوسط خلال الفترة بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٦، وأن نسب الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ستستقر وتبدأ في الهبوط اعتباراً من عام ٢٠١٦ أو قبله، وأن العجز في العمالة سيُسدّ بحلول عام ٢٠١٦ (انظر الشكل الثالث).

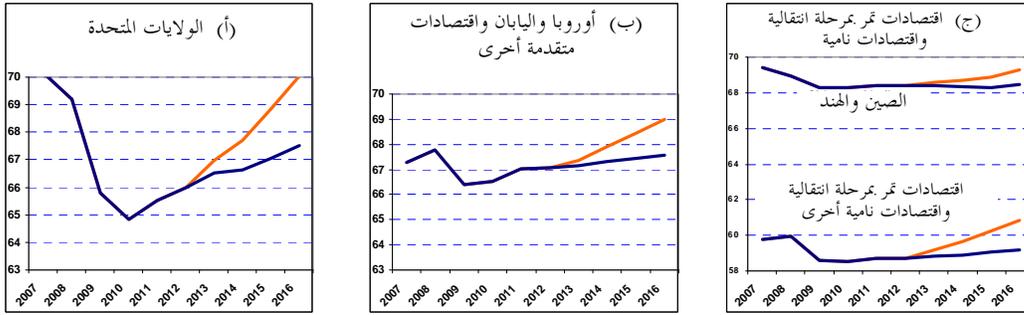
## الشكل الثالث

الاستراتيجية المنسقة دولياً لتحقيق النمو وإيجاد فرص العمل

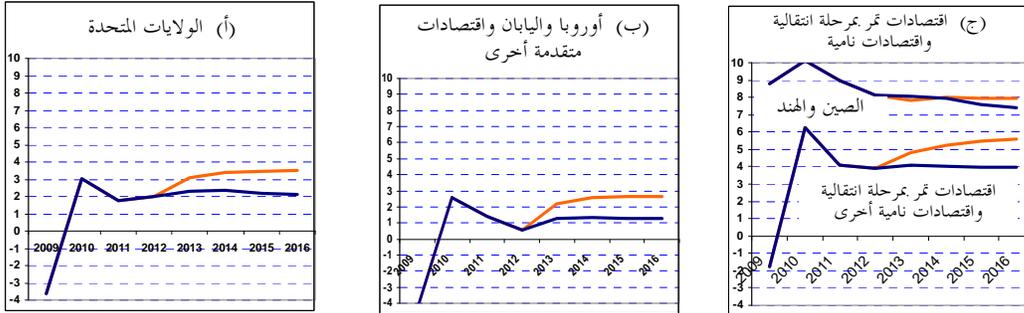
خط الأساس

سيناريو السياسات المنسقة لتحقيق النمو وإيجاد فرص العمل

ألف - معدلات العمالة (كنسبة مئوية من السكان العاملين)



باء - معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي (كنسبة مئوية)



المصدر: نموذج السياسات العالمية لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، متاح في الموقع

<http://www.un.org/esa/policy/publications/ungpm.html>